التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة ليبيا
" دروس الماضي وتحديات المستقبل"

مخلوف مفتاح محمد
قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة

ملخص:

تقدم هذه الدراسة قراءة سريعة لتجربة التنمية لدولة ليبيا بالعقود الماضية، وتقييمها من خلال رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أهم المعوقات التي واجهتها، وأهم الدروس المستفادة، التي ينبغي أخذها في الحسبان عند وضع استراتيجية وسياسات تنموية في المستقبل. وقد تناولت الورقة بعد المقدمة تطور مفهوم التنمية ونظرياتها، ثم انتقلت إلى تحليل وتقييم تجربة التنمية خلال العقود الماضية وبصورة خاصة بين عامي 1970 و 2010، نظرًا للظروف التي تمر بها ليبيا منذ عام 2011، وتوصلت إلى أنه رغم التعثر في معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد الوطني، حققت التجربة التنموية نتائج مرموقة سواء على المستوى الاقتصادي معبرًا عنه بتطور الدخل الإجمالي ونصيب الفرد منه، أو على المستوى الاجتماعي معبرًا عنه بالخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن الليبي.

الكلمات الافتتاحية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي.

أولاً ـ المقدمة:

حظي موضوع التنمية غداة الحرب العالمية الثانية بمكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضا في القضايا العالمية. وأحد أسباب زيادة الاهتمام بالتنمية هو تزايد أعداد الدول النامية المستقلة، والتي حاولت تحقيق مستويات معيشة أفضل لمواطنيها من خلال العمل على تطوير اقتصاداتها، والتخلص من هيمنة الدول المتقدمة

وخطت ليبيا كغيرها من الدول النامية خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. فقد شرعت ـ مستثمرة العوائد النفطية التي بدأت تتدفق في عام 1962ـ في تنفيذ العديد من البرامج والخطط التنموية، التي استهدفت تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال القضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، والخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

والدراسة الحالية تحاول إلقاء الضوء على التجربة التنموية في ليبيا، وهي تختلف ـــ من وجهة نظر كاتبها- عن الدراسات السابقة بالشمول والموضوعية.

وعليه، فإن هدف الدراسة يتمثل في مراجعة تجربة التنمية لدولة ليبيا وتقييمها، وتحديد أهم المعوقات التي واجهتها واستخلاص الدروس المستفادة التي ستساعد في إعداد وتنفيذ برامج التنمية مستقبلاً.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من الآتي:

1 ـ قلة الدراسات المحلية التي تناولت التجربة التنموية في ليبيا بموضوعية، وهي بذلك تسد نقصاً في هذا الجانب.

2 ـ من كونها تعد ـ على الأقل من وجهة نظر كاتبها ـــ إسهاماً يمكن أن يستدعي إضافات جديدة، ويثير التفكير، ويدفع إلى المراجعة والتقويم من أجل تحديد استراتيجية وسياسات تنموية تقوم على أسس واقعية ومعرفة بظروف المجتمع الليبي وإمكاناته.

منهجية الدراسة:

بعد المقدمة، استعرضت الدراسة ـــ وبإيجاز ـــ مفهوم التنمية ونظرياتها، ثم انتقلت إلى تحليل وتقييم تجربة التنمية لدولة ليبيا التي امتدت لفترة ناهزت الخمسين عاما. ويشمل التقييم رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وجهود التنويع الاقتصادي خلال المدة المذكورة وتحديدًا بين عامي 1970 و2010 نظرًا للظروف التي تمر بها ليبيا منذ عام 2011 وحتى الآن ... وانتهت الدراسة بالنتائج والتوصيات.

ثانياً ـ الدراسات السابقة.

تشير الدراسات التي تناولت تجربة التنمية في ليبيا – و هي قليلة - إلى أن هذه التجربة قد حققت بعض الإنجازات، لكنها أخفقت في تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية. من هذه الدراسات : دراسة الميهوب (2002) "التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية: دروس الماضي وتحديات المستقبل" تذكر عدة إنجازات ايجابية، مثل تطور الإنتاج الزراعي والصناعي، وتطور مستوى معيشة المواطن بشكل واضح خلال الثلاثين عاماً الماضية(وهي الفترة التي غطتها الدراسة) من خلال توفر الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. وفي المقابل، تشير إلى إخفاق هذه التجربة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي اشتملت عليها خطط التنمية كهدف الاعتماد على الذات، وتقليل الاعتماد على النفط. وفي إطار الحديث عن التنمية في ليبيا والتحديات العالمية (والتي يقصد بها الباحث التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي)، يقول الباحث(الميهوب) ما معناه : أن الكلام عن التنمية في ظل المتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية في بلد صغير الحجم والإمكانات مثل ليبيا هو أشبه بالتمني منه إلى الواقعية، وإن كان يمكن تحقيق بعض المكاسب التنموية في ظل التكامل العربي والتكامل الإقليمي بدلا من التنمية المنعزلة.

وكذلك نجد دراسة زرموح (2002)، المعنونة "دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي" والتي شارك بها الباحث (زرموح) في ندوة هوية الاقتصاد الليبي، توضح أن قطاع الصناعة لم ينل

اهتماماً كافياً، ولم يعط الفرصة الكافية للحكم عليه. وأنه يجب إزالة المعوقات والمشاكل أمام القطاع الصناعي بالأسلوب العلمي من خلال سياسة صناعية فعالة تعدها وتنفذها جهة مركزية على درجة كبيرة من الاستقلالية والصلاحيات. وتوضح الدراسة أيضا، إن الإرادة، والتي تعبر عن نفسها في السلوك المنهجي من أجل التقدم، هي العنصر الحاسم في نجاح الصناعة الليبية.

كما يؤكد الفارسي(2005)، في دراسته "تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي: شراكة مع القطاع الخاص" على التوجه نحو تنمية قطاع الصناعة وذلك بسبب الظروف غير ملائمة للتنمية الزراعية في ليبيا.

وتطرق شامية(2016)، وهو يتناول السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح، إلى بعض المعوقات التي أثرت سلبًا على أداء الاقتصاد الوطني مثل: غياب الرؤية الاستراتيجية، ضعف الحافز على الاستثمار، انتشار الاقتصاد غير الرسمي، ضعف البنية الهيكلية للقطاع العام، ضعف الإدارة الحكومية، وسوء الإدارة وظاهرة إهدار المال العام خاصة عقب أحداث فبراير. ويحدد السيد شامية جملة من السياسات والإجراءات الداعمة للمرحلة المقبلة، مثل السياسات الموجهة نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وسياسات معالجة البطالة، وسياسات رفع كفاءات الوحدات الإدارية ومؤسسات وهيئات القطاع العام، وسياسات موجهة نحو تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الداعمة لدور القطاع الخاص، على أن تنسجم هذه السياسات مع التطورات العالمية ومع التغيرات في العلوم والتقنية.

ثالثا ـ تطور الفكر التنموي: مفهوم ونظريات التنمية.

1 ـ مفهوم التنمية:

في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، احتلت التنمية مكاناً مرموقاً في الفكر الاقتصادي، وفي المحافل الدولية. وخلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب وحتى سبعينيات القرن الماضي، كان ينظر إلى "التنمية على أنها ظاهرة اقتصادية، والتي يجب أن تحقق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد فيه" (تودارو،51،2006).

وعلى ذلك، عُرّفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن. وذلك من القناعة بأن زيادة الدخل سوف تقضي على الفقر والأمية والبطالة وسوء توزيع الدخل.

غير أن التجربة أثبتت عدم صواب حصر التنمية في النمو الاقتصادي، فالتنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر مهم مقروناً بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية (العيسوي،2001).

كما يمكن تقديم التنمية على أنها عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر لتحسين نوعية حياة أفراده عن طريق الاستغلال الرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة.

وهذا يعني أن التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهي بذلك عملية

حضارية شاملة. ومرة أخرى، هذا يعني أن التنمية أوسع وأعمق من النمو الاقتصادي كونها تتضمن الجوانب غير الاقتصادية كأهداف مهمة في حد ذاتها ينبغي تحقيقها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن "التنمية يختلف مفهومها في البلدان النامية عن مفهوم النمو في البلدان المتقدمة. ففي الدول النامية، تعني التنمية تغيّرًا جذريًا في أوضاع ومجالات مختلفة (للقضاء على التخلف) وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغيّر في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة" (عريقات،1997، 49).

وفي مطلع سبعينيات القرن الماضي، عندما زاد الوعي العالمي بأهمية الحفاظ على البيئة(كما جاء في نظرية حدود النمو لنادي روما)، تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية، من أهمها ما اصطلح عليه بالتنمية المستديمة (sustainability Development)، والذي أصبح من أهم المصطلحات المتداولة في التنمية بعد اعتماده رسمياً في "وثيقة الأجندة 21" الصادرة عن "قمة الأرض" عام 1992. والاستدامة تعني ـ باختصار ـ إنجاز التنمية بكل أبعادها وعناصرها مع الحفاظ على البيئة ونصيب الأجيال القادمة. للمزيد يراجع(موشيت، 2006، وحمداني،2009: ابو النصر، ومحمد،2017).

2 ـ نظريات التنمية:

كما سبقت الإشارة، زاد الاهتمام بالفكر التنموي بعد الحرب الثانية، وأصبح للتنمية فرع مستقل في علم الاقتصاد تطرق فيه الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وفي المنظمات الإقليمية والدولية إلى تحليل أوضاع التنمية(راجع: عجيمة، وآخرون،2010). وفي هذا الحقل برزت عدة نظريات تناولت النمو والتنمية في البلدان النامية. ولعل من أهم هذه النظريات الآتي :

نظرية النمو المتوازن لـ روزنشتين . رودان (Rosensten-Rodan,1943) ونركس (Nurkse.1953). ونظرية النمو غير المتوازن للاقتصادي هيرشمان(1958).(الكواز،2007). وغيرها من النظريات التي سنشير إليها باختصار لاحقاً.

تعتقد نظرية النمو المتوازن بضرورة توجيه دفعة قوية لجميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية لمواجهة عقبة ضيق السوق في البلدان النامية، بينما ترى نظرية النمو غير المتوازن التركيز على عدد محدود من القطاعات التي بمقدورها أن تقود عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل.

ويعد نموذج سولو (solow,1956) .- والذي هو امتداد للنموذج الكينزي، نموذج (هارود . دومار) - من أشهر النماذج النمو الاقتصادي. فهو يعد نقطة إنطلاق لأغلب التحليلات الاقتصادية الخاصة بالنمو، وإن كان يعاب عليه قصوره في تفسير مصادر النمو طويل الأجل.

ومن نظريات التنمية كذلك نظرية المراحل للمؤرخ الاقتصادي (Walt Rostow,1960)، التي أوضحت أن عملية التنمية (الانتقال من التخلف إلى النمو) تمر بمراحل متدرجة. فالانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل والخطوات التي يجب أن تمر من

خلالها كل الدول.

وكذلك نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة، مثل: نموذج لويس(Lewis)، ونموذج الفجوتين لـ تشيري (Chanery)، التي ركزت على الكيفية التي تتحول بها الاقتصادات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية القائمة على التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى التحضر والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي. (تودارو،2006).

وأثناء السبعينيات جاءت نظرية الثورة على التبعية، التي من أبرز منظريها: فرانك(frank)، هانس (Hans)، بارن (Baran). وقد حظيت هذه النظرية بتأييد كبير فيما بين مفكري العالم الثالث. وتقول نظرية التبعية إن بلدان العالم الثالث محاصرة بالعوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة البلدان الغنية من خلال علاقاتها معها. وبالمجمل، ترى نظرية التبعية أن سبب تخلف البلدان النامية وضعف التنمية فيها يعود إلى هيمنة الدول الصناعية المتقدمة.(للمزيد انظر:الكواز،2007؛ ومصطفي،2016).

وحدث في عقد الثمانينيات أن صعدت القوى السياسية المحافظة إلى الحكم في أمريكا وبريطانيا وكندا وألمانيا مما أدى إلى ظهور الثورة النيو كلاسيكية المعاكسة في النظريات والسياسات (النظرية الكلاسيكية الجديدة، كما تسمى أيضا بالليبرالية الجديدة)، وهي تستند على سياسات الاقتصاد الكلي والتوقعات الرشيدة. وقد انتقدت تفسير نظرية التبعية لأسباب تخلف البلدان النامية، وأوضحت أن سبب تخلف هذه البلدان يعود إلى سوء توزيع الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة، والتدخل الحكومي المفرط في النشاط الاقتصادي. وهي بذلك ترى أن السماح للأسواق الحرة وخصخصة المشروعات العامة وتشجيع التجارة والاستثمار الأجنبي. (تودارو،2006).

وفي أواخر الثمانينيات، ظهرت نظرية النمو الحديثة، التي قدمت نموذج النمو الداخلي، وعززت دور السياسات الحكومية الهادفة إلى زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة. ومن أبرز نماذج النمو الداخلي، نموذج رومر(1986) ولوكاس(1988)، اللذان ركزا على رأس المال البشري والمعرفة، وكذلك نظرية بارو(1996)، التي أعطت أهمية للتجارة والانفتاح على العالم، والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي والشفافية والمساءلة القانونية. راجع(شاهين،2021).

وفي التسعينيات، ظهرت بعض الأفكار التي لم تعد تنظر إلى التنمية على أنها تراكم رأسمالي، وإنما بوصفها تغييراً تنظيمياً، فهذه الأفكار، والتي يطلق عليها "نظرية التنسيق" ترى أن مستويات رأس المال البشري، والمادي ليست سبباً كافيًا للتخلف، وإن كانا مفيدين للبلدان النامية، فالسبب المهم هو فشل السوق في إحداث تنسيق بين الأنشطة التكميلية المتعددة، ومن ثم لا يحدث تنسيق بين التوازنات المتعددة. وتعد المؤسسات غير الكفؤة، وضعف الاستثمار في البحث والتطوير من أمثلة فشل

التنسيق. وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهة النظر هذه، فأوصى بضرورة تحقيق دفعة قوية في الاستثمار في رأس المال البشري، والبنية التحتية، والإدارة العامة للخروج من مصيدة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة.(المصدر السابق، ص23).

رابعا ـ تقييم تجربة التنمية في ليبيا: الخطط والبرامج ـ الإنجازات والمعوقات، والدروس المستفادة

1 ـ خطط وبرامج التنمية:

كان الاقتصاد الليبي مثالاً للاقتصاد المتخلف الذي تنعدم فيه أسباب النماء وعوامله، فقد كان يضم بين حدوده كل معوقات التنمية التي يمكن وجودها في أي بلد متخلف.(انظر: الحاسية،1979). وتغيرت هذه الحالة البائسة جدًا بعد اكتشاف النفط، وبخاصة مع بداية إنتاجه وتصديره في أوائل(1961) الستينيات؛ وذلك لأن هذا المورد وفر دخلًا متزايدًا مع الوقت مكن الدولة الليبية من بناء عملية تراكم داخلية لرأس المال(الميهوب،2002، 145). والجدول رقم(1) التالي، يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية بين العامين1961، 2018.

الجدول(1): تطور قيمة الصادرات النفطية. (ملايين الدينارات، والأرقام مقربة)

السنة	1961	1962	1964	1970	1973	1980	1983	1986	1990	1992	1993
القيمة	3	47	219	699	1162	6486	3573	2158	3085	2358	2490
السنة	1999	2000	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2015	2018	
القيمة	2779	3842	19956	75143	44626	59850	22789	75353	13853	39491	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البيانات الرسمية

ويتضح من الجدول ارتفاع عوائد النفط من 47 مليون دينار عام 1962 إلى 700 مليون دينار عام 1970. وعام 1970 أصبحت ليبيا رابع دولة مصدرة للنفط في العالم(الميهوب، 146).

واستمرت عوائد النفط في الارتفاع لتبلغ عام 1980 أكثر من تسعة أضعاف ما كانت عليه عام 1970، إلا أنها بدأت تتراجع منذ عام 1982 نتيجة انخفاض أسعار النفط لتبلغ أدنى مستوى لها عام 1986، ولم تتحسن وتأخذ في الارتفاع إلا بعد انتعاش أسعار النفط في عام 2000، وظلت ترتفع حتى وصلت أكثر من 75 مليار دينار في عام 2008، وبعد تراجعها عام 2009 بسبب الأزمة العالمية(أزمة الرهن العقاري)، وعام 2011 بسبب أحداث فبراير، عاودت الارتفاع لتبلغ ما يزيد عن 75 مليار دينار عام 2012. غير أنها انتكست مرة أخرى بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها ليبيا بعد عام 2014، فضلاً عن تراجع أسعار النفط.

إن نمو العائدات النفطية منذ منتصف الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات قد مكن الدولة الليبية من الدخول بقوة في برامج تنموية استهدفت تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتغيير بنية الاقتصاد الوطني من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، حيث شرعت في تنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. البداية كانت بالخطة الخماسية بالفترة

(1963ـ1968) (قشقش،2011). وتجدر الإشارة إلى أنه سبقت هذه الخطة، خطتان: بالفترة (1952 ـ 1955)، والفترة (1956 ـ1961)، نفذتا بتمويل من الأمم المتحدة، وتحت رعايتها؛ نظراً للحالة البائسة التي كانت عليها ليبيا آنذاك، كما سبق القول. وكان هدف هاتين الخطتين الأساسي هو اكتشاف المياه الجوفية وغرس الأشجار.

وفي بداية السبعينيات، تطورت بكثافة برامج وخطط التنمية مدفوعة بالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني، وبالعوائد النفطية الكبيرة التي تحققت نتيجة الطفرة النفطية. وكان من أهم هذه الخطط: الخطة الثلاثية (1973ـ1975) والخطة الخماسية الأولى(1976ـ1980)، والخماسية الثانية (1981 ـ1985). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الخطة الخماسية الثانية تأثرت سلباً بانخفاض أسعار النفط (الصدمة النفطية المعروفة عام 1986)، حيث اضطرت الدولة إلى تخفيض مخصصات هذه الخطة من 18500 مليون إلى 11800 مليون دينار. كما أصبح تنفيذ الخطط التنموية في سنوات الفترة (1986ـ1999) وكنتيجة لعدم اليقين في تحصيل الإيرادات النفطية المتوقعة بسبب تقلب واستمرار انخفاض أسعار النفط يتم عن طريق موازنات سنوية.

ومع تحسن سعر النفط(بلغ نحو 28 دولار، وهو أعلى سعر منذ عام 1986) عام 2000، انتعشت البرامج التنموية من جديد، حيث أُقرت، وهذه المرة بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، مشروعات تنموية ضخمة، مثل: مشروع التحول(2002 ـ 2006) الذي استهدف تحقيق معدل نمو مرتفع نسبيا(6٪) للناتج غير النفطي. وإن كان هذا المشروع قد تعثر بسبب ضخامة الالتزامات القائمة على المشروعات السابقة، وضخامة البرنامج الاستثماري المستهدف، ومثل مشروع التحول للفترة (2007ـ 2010) الذي خصص له مبلغ تجاوز164 مليار دينار ليبي.

ويوضح الجدول رقم(2)، المبالغ المخصصة والمصروفة على خطط التنمية في ليبيا بين عامي 1963 و2010.(استبعدنا السنوات العشر الأخيرة بسبب الظروف التي تمر بها ليبيا)، ونلحظ ارتفاع مصروفات التنمية من 791 مليون دينار في الفترة (1970 ـ 1972) إلى أكثر من 95 مليار دينار بالفترة (2007 ـ 2010). وبالمجمل، بلغ ما تم إنفاقه على التحول الاقتصادي والاجتماعي بين عامي 1970 و2010 أكثر من 160 مليار دينار ليبي.

الجدول(2): مخصصات ومصروفات خطط التنمية للفترة (1963 ـ 2010).

فترة الخطة	المبلغ بالمليون		الأهداف العامة للخطط التنموية
	المخصص	المنفذ	
(1963 ـ 1968)	480	480	تحسين مستوى معيشة الأفراد محدودي الدخل بالدرجة الأولى، وهي بمساعدة البنك الدولي.
(1970 ـ 1972)	969	791	تحسين مستوى المعيشة
(1973 ـ 1975)	2585.9	2203	زيادة معدل النمو والشروع في التنويع الاقتصادي

(1976 ـ 1980)	8813	8259	الدخول بعمق في التصنيع، وتنويع هيكل الاقتصاد، والصادرات، وإحلال الواردات
(1981 ـ 1985)	11800	10700	رفع النمو للناتج غير النفطي وخاصة الزراعة(7٪) والصناعة(22٪)، تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأيضا التركيز على تنويع الاقتصادي.
(1986 ـ 1990)	7055.4	4153.3	المبلغ المخصص في البداية(10900) وتم تخفيضه إلى 7055.4 لأسباب تتعلق بالتمويل عندما انهارت أسعار النفط عام 1986م
(1991 ـ 1995)	5149.5	2351.3	لم تكتمل الخطة بسبب صعوبات التمويل للأسباب المذكورة أعلاه. وتضمنت هذه الفترة برنامج تمهيدي هدفه الأساسي تصفية الالتزامات القائمة على برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي السابقة.
(1997 ـ 2001)	6592	5196	استمر العمل خلال هذه السنوات بالميزانيات السنوية بسبب استمرار تدني عوائد النفط.
مشروع التحول: (2002 ـ 2006)	35842	28137	يهدف المشروع إلى تعزيز البنى التحتية والتنويع الاقتصادي. وتسهم الخزانة في هذا المشروع بما نسبته43.3٪ من المبلغ المقرر، والباقي يتكفل به التمويل الذاتي والقطاع الخاص.
مشروع التحول: (2007 ـ 2010)	164246	95924	يهدف المشروع تكثيف النشاط الإسكاني وشبكات الطرق، ومؤسسات التعليم. إضافة إلى محاولات دعم وإقحام القطاع الخاص في التنمية. وتسهم الخزانة بما نسبته43.3٪ من المبلغ المقرر، والباقي يتكفل به التمويل الذاتي والقطاع الخاص.

المصدر: من إعداد الباحث. بالاعتماد على تقرير وزارة التخطيط لعام 2004، ولعام 2012.

وهذا الإنفاق الاستثماري المتزايد لا يمثل كل الإنفاق العام، فهناك النفقات الإدارية التي تضخمت هي الأخرى نتيجة لسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وخصوصاً منذ عام 1978. ولقد ارتفعت معدلات الاستهلاك العام وكذلك الاستهلاك الخاص، حيث زاد الاستهلاك الكلي في عقدي السبعينيات والثمانينيات بشكل ملحوظ، كما يلاحظ من الجدول رقم(3). ولم تؤثر زيادة الاستهلاك الكلي سلبا على حجم التكوين الرأسمالي، فقد تطور هو أيضا كما يلاحظ من الجدول رقم(4).

جدول(3):الاستهلاك العام والخاص. (مليون دينار، أسعار جارية).

البيان // السنة	1963	1970	1980	1990	2000	2006	2010
الاستهلاك الكلي:	175.2	616.2	5237.6	5961.4	11578.2	26220.2	غ م
ـــ العام	32.9	220.1	2442.2	1997.4	3615.9	7610.0	غ م
ـــ الخاص	143.0	395.5	2795.3	3964.0	7962.3	18610.2	غ م

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الرسمية(نشرة المصرف المركزي، بيانات وزارة التخطيط).

الجدول(4): مجموع التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الليبي حسب القطاعات(سنوات مختارة)

(مليون دينار، أسعار جارية)

البيان // السنة		1963	1970	1980	1985	2000	2010	2012
القطاعات غير النفطية	الزراعة	2.3	11.6	336.4	120.5	508.7	2186.3	غ .م
	الصناعة	2.6	10.0	431.2	216.0	45.8	940.4	غ .م
	الخدمات	25.0	125.9	1773.8	964.2	1517.7	17616.2	غ .م

	البناء والتشييد	2.0	2.2	43.7	91.6	9.0	17.5	غ .م
المجموع		31.9	149.7	2585.1	1412.3	2081.2	20760.6	غ .م
القطاع النفطي		42.4	93.0	171.7	145.8	200.0	2960.3	غ .م
مجموع التكوين الرأسمالي		74.3	242.6	2756.8	1558.1	2281.2	23726.6	31904.6

المصدر: المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الرسمية (نشرة المصرف المركزي، بيانات وزارة التخطيط).

ويظهر الجدول رقم(5) الاستثمار الكلي في الاقتصاد الليبي موزع بين القطاع العام والقطاع الخاص. ونلحظ الفارق في حجم الاستثمار بين القطاعين(العام والخاص) في الفترة التي سيطرت فيها الدولة على النشاط الاقتصادي.

الجدول(5): الاستثمار الكلي موزع بين القطاع العام والخاص (سنوات مختارة)

(مليون دينار، أسعار جارية)

البيان // السنة		1963	1970	1980	1985	2000	2010	2015
التكوين الرأسمالي يوزع بين:	القطاع العام	16.7	122.6	2556.3	1523.3	1912	14556.4	غ .م
	القطاع الخاص	57.6	120.1	200.5	34.8	369.2	5537,1	غ .م
	المجموع	74.3	242.7	2756.8	1558.1	2281.2	20093.5	غ .م
إجمالي التغير في المخزون		1.7	3.6	101.4	30.0	40.0	غ .م	غ .م
إجمالي الإنفاق الاستثماري		76.0	246.3	2858.2	1588.1	2321.2	20093.4	غ .م

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الرسمية (نشرة المصرف المركزي، بيانات وزارة التخطيط).

وفي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الليبي يتعافى اقتصادياً وسياسياً كنتيجة لتحسن علاقة ليبيا مع الكثير من الدول، وارتفاع سعر النفط، ويتجه إلى التنمية من جديد وبقوة، فيشرع في تنفيذ العديد من البرامج التنموية وبخاصة في مجال البنية التحية والإسكان كمشروع التحول الاقتصادي والاجتماعي(2007 ـ 2010) السابق ذكره، جاءت أحداث فبراير، فتعرقلت برامج التنمية وتوقفت، بل تضررت حتى الكثير من الإنجازات التي كانت قد تحققت، وذلك بسبب الفوضى السياسية والانفلات الأمني والصراع المسلح خصوصاً بعد عام 2014.

2 ـ الإنجازات ـ المعوقات والدروس المستفادة.

2 ـ 1 ـ الانجازات:

لا شك أن تجربة التنمية في ليبيا حققت إنجازات لا يستهان بها في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الأربعة: 1970 ـ 2010م. وهذه الإنجازات في الواقع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنفط، الذي سمحت عوائده بتمويل برامج تنموية طموحة.

ولتوضيح هذه الانجازات نستعين بإحصائيات بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المعروضة الجدول رقم(6)، والجدول رقم(7). نلحظ من الجدول رقم(6)، تطور الدخل المحلي الإجمالي بشكل

كبير، وكلك نصيب الفرد منه. فقد ارتفع الناتج الإجمالي من 1.3 مليار دينار(جنيه آنذاك) إلى أكثر من 102 مليار دينار. وارتفع متوسط دخل الفرد من نحو 650 دينار إلى أكثر من 16000 دينار. كما نلحظ أيضا الزيادة الكبيرة في الناتج الزراعي والناتج الصناعي، فالناتج الزراعي ارتفع من نحو 33 مليون دينار إلى أكثر من 2.5 مليار دينار. وارتفع الناتج الصناعي من حوالي 24 مليون دينار إلى نحو 6 مليار دينار.

الجدول (6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية (1970، 2010).

المؤشر // السنوات	1970	2010
عدد السكان (بآلاف)	1963	6100.9
عدد العاملين اقتصاديا (بآلاف)	394	1959
معدل البطالة٪	4.8	21.8
الناتج الإجمالي (مليون دينار)	1288.3	102538.5
ـ الناتج النفطي	813	60814.7
ـ الناتج غير النفطي	475	41723.8
1ـ الناتج الزراعي	33.1	2543.6
2 ـ الناتج الصناعي	24	5964.8
3 ـ ناتج الخدمات	417.9	33215.0
الإيرادات العامة (مليون دينار)	570.5	61503.1
ـ الإيرادات النفطية	484.0	55713.0
ـ الإيرادات غير النفطية	86.5	5790.1
ـ الإيرادات النفطية / إجمالي الإيرادات	84	91
التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي	80.5	91
الصادرات:	770.1	62658.0
ـ الصادرات النفطية	699.1	59850.0
ـ الصادرات غير النفطية:	71.0	1808.0
الصادرات النفطية / إجمالي الصادرات	90.8	97.1
الصادرات ذات التقنية العالية / إجمالي الصادرات	٪00	٪00
متوسط دخل الفرد	656	16500

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الرسمية، وعلى راسها النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.

كما استطاعت ليبيا القيام ببعض الصناعات المرتبطة بالنفط ومشتقاته مثل، صناعة البتروكمياويات والأسمدة، وكذلك بعض الصناعات الأخرى مثل، صناعة الحديد والصلب، والاسمنت، ومثل بعض الصناعات الهندسية التي تعتمد على التجميع لبعض السلع المعمرة المعدة للسوق المحلي، وكذلك بعض الصناعات الغذائية. وقد جاءت هذه الانجازات نتيجة زيادة الاستثمار

الصناعي في خطتي التحول(1976 ــ 1980)، و(1981 ــ 1985)، والذي بلغ 19٪،21.5٪ من كل خطة على التوالي.(وزارة التخطيط: تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا:1970 ــ 2003).

وكذلك حققت ليبيا خلال مسيرتها التنموية انجازات كبيرة في مجال: الإسكان، التعليم، الصحة، الخدمات الضمانية، الكهرباء، الطرق، الموانئ البحرية والجوية، ووسائل النقل..وغيرها. ويعرض الجدول رقم(7) بعض هذه الانجازات.

الجدول(7): تطور بعض الإحصائيات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية بين عامي 1970، 2010

المؤشر // السنة	1970	2010	المؤشر// السنة	1970	2010
التعليم:			الصحة:		
التعليم الأساسي:					
عدد الطلاب	347100	1056556	المستشفيات العامة	2	72
عدد المعلمين	1579	28274	المستقيات الخاصة	2	25
نصيب المعلم	25.6	7.7	العيادات المجمعة	1	37
عدد المدارس	-	3319	مراكز الرعاية الصحية:	12	349
عدد الفصول	11956	45716	وحدات الرعاية الصحية	439	820
كثافة الفصل	29.6	23	إجمالي المراكز والعيادات	455	1418
عدد الطلاب	13500	215643	الأسرة لكل المواطن	3.9	4.0
عدد المعلمين	1579	35488	نصيب السكان لكل طبيب	1963	401
نصيب المعلم	8.6	6.1	الإسكان: أنشئت بين عامي 1970، 2010 اكثر 400 ألف وحدة سكنية بما في ذلك القروض من المصارف.		
عدد المدارس	-	875			
عدد الفصول	546	9797			
كثافة الفصل	24.6	22	الكهرباء: بحلول عام 1983 غطت شبكة الكهرباء معظم مدن وقرى ليبيا.		
التعليم الجامعي:					
الجامعات	1	14			
عدد الطلاب	3563	221764	الطرق: بلغت شبكة الطرق أكثر من 35 ألف كيلو متر		
عدد الطلبة إلى السكان(٪)	18.6	34.4	الموانئ: تمتلك ليبيا خمس موانئ بحرية أساسية،إضافة إلى الموانئ النفطية. وكذلك خمس مطارات أساسية.		
نسبة القراءة لدى الكبار	37	90			

المصدر: الإحصائيات: اللجنة الشعبية للتخطيط" سابقا، تقرير 2003، ووزارة التخطيط تقرير 2012

ولكن على الرغم من هذه النتائج التنموية المهمة التي انعكست إيجابا على مستوى معيشة المواطن الليبي، فإن الأهداف الاستراتيجية التي اشتملت عليها خطط التنمية، والتي تمثلت في تغيير الاقتصاد الليبي من اقتصاد أولي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع تلعب فيه الصناعة والزراعة دوراً محورياً لم تحقق بشكل مرّض، حيث تشير بيانات الجدول(8) التالي، إلى بقاء مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة عام 2010 عند مستوياتها المنخفضة المسجلة عام 1970. وإن كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حققت

زيادة يسيرة.

الجدول (8): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي (سنوات مختارة)

المؤشر// السنة	1970	1980	1987	1990	2000	2010	2012
الناتج النفطي/ الناتج المحلي الإجمالي	63.1	61.8	29.3	39.3	39.8	59.3	74.9
الناتج غير النفطي/ الناتج المحلي الإجمالي	36.9	38.2	70.6	60.7	60.2	40.7	25.1
الناتج الزراعي/ الناتج المحلي الإجمالي	2.6	2.3	7.0	5.8	8.1	2.5	0.66
الناتج الصناعي/ الناتج المحلي الإجمالي	1.9	2.5	6.8	6.8	7.2	5.8	3.5
ناتج الخدمات/ الناتج المحلي الإجمالي	32.4	33.4	56.8	48.1	46.0	32.4	20.9

المصدر: هذه النسب مأخوذة النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي. ملاحظة: ناتج الخدمات يشمل ناتج البناء والتشييد.

كما بقيت الصادرات متمركزة على النفط الخام، فالصادرات النفطية كنفط خام تشكل تقريباً مجموع (حوالي97٪) الصادرات. والحال نفسه ينطبق على الإيرادات العامة، حيث الإيرادات النفطية تشكل حوالي 90٪ من إجمالي الإيرادات العامة في الأحوال المواتية لأسعار النفط. راجع الجدول(6). وهكذا، يمكن القول بوضوح إن الاختلال الهيكلي(الاعتماد على النفط) ظل دون معالجة.

إن الاقتصاد الليبي اليوم هو بأمس الحاجة للتنويع الاقتصادي، بل الاستغناء عن النفط. فالنفط مادة طبيعية غير مُتجددة، ومن ناحية أخرى، يُسهم بشكل كبير في الاحتباس الحراري، وكذلك ارتفاع تكاليف استخدامه في الدول غير النفطية، وهذان الأمران قد دفعا إلى تسريع وتيرة استخدام بدائل الطاقة المتجددة. فالتطور التقني، وسياسات حماية المناخ العالمية تفرض التخلي عن النفط وبسرعة، وهذا يستدعي وعلى عجل من ليبيا تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يضمن استمرار التنمية واستدامتها بعيداً عن النفط. وسوف تكون ليبيا في مأزق إذا لم تستثمر هذه السنوات القليلة الباقية للنفط كسلعة عالمية مهمة واستراتيجية في تغيير بنية اقتصادها وتطويره.

2 ـ 2 ـ المعوقات والدروس المستفادة:

2 ـ 2 ـ 1ـ المعوقات:

من القراءة التحليلية السريعة للتجربة التنموية في ليبيا، التي تم تقديمها في الجزء السابق من هذه الدراسة، يمكن تحديد أهم المعوقات التي واجهت هذه التجربة التنموية في الآتي:

1 ــ تراجع العائدات النفطية، فمنذ أوائل(1983) ثمانينيات القرن الماضي وحتى عام 2000م كانت عوائد النفط منخفضة بسبب انخفاض سعر النفط. وطوال هذه الفترة، أصبحت الدولة الليبية في خيار صعب، وهو إعادة توجيه الموارد المالية المتناقصة على خيارات الإنفاق العام التنموي المتعددة، فضلاً عن أوجه الإنفاق الجاري المتعددة هي الأخرى، فاضطرت إلى اتباع سياسة مالية تقشفية أثرت سلباً على الكثير من البرامج والمشروعات التنموية، كون هذه البرامج تعتمد على

النفقات العامة، التي تمول من الإيرادات النفطية.

2. ـ الإقصاء المبكر للقطاع الخاص نتيجة التوجه نحو الاشتراكية. وكان هذا الإقصاء في الفترة المواتية للتنمية من حيث توفر التمويل، وفرص حماية الصناعة المحلية التي كان مسموح بها دون قيود قبل سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية عام 1995. كما لم تستفد ليبيا من فترة السماح الممنوحة للبلدان النامية.

3 ـ عدم استقرار التنظيم الإداري للدولة، وغياب وضوح القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة (ما بعد التسعينيات).

4 ـ النقص في الموارد البشرية وخاصة المدربة والماهرة. فضلاً على توجيه الكثير من الفئة العمرية الشابة القادرة على العمل أثناء الفترة المواتية للتنمية إلى الخدمة العسكرية بدلاً من تطويرها مهنياً وفنياً وتوجيهها للنشاطات الاقتصادية.

5 ـ الانحياز إلى سياسة الصناعات المصنعة وخاصة الثقيلة. وهذا الخيار في بلد صغير الحجم، وصغير الاقتصاد، ويفتقر نظم الإدارة المتطورة، والتقنية الحديثة يراه البعض(الميهوب) خيارًا غير رشيد ، وهو رأينا أيضاً؛ لأنه أدى إلى زيادة الواردات، ومن ثم الاعتماد المتزايد على النفط لمواجهة خلل ميزان المدفوعات. هذا. بالإضافة إلى الانحياز لاستراتيجية إحلال الواردات على حساب استراتيجية تشجيع الصادرات.

6 ـ الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بعملية التنمية، فبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، تتأثر التنمية بالعوامل غير الاقتصادية، التي تشمل بالمعنى الواسع: العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية... وغيرها من العوامل التي لا ترتقي بوعي أفراد المجتمع بالقدر الذي تتطلبه التنمية بعمقها واتساعها، وبالقدر الذي يسمح بتطور النظام الاجتماعي.

لقد ظلت العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية دون تغيير، بل إن سياسات الدولة وممارسات أجهزتها التنفيذية قد رسخت بعض الظواهر السلبية مثل، تفشي المحسوبية على حساب القدرات الذاتية والكفاءات، وتحديد المركز الاجتماعي والقيادي وفقاً للولاء للنظام السياسي.

وكذلك، شيوع أنظمة التوزيع غير العادل، حيث تمتعت نسبة ضئيلة من المجتمع بمزايا كبيرة، بينما كان يواجه الأغلبية ظروف عيش صعبة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات نتيجة منع المبادرة الفردية، وتدني المرتبات في القطاع العام، والتي قيّدت بالقانون رقم(15 لسنة 1981) لنحو ثلاثين سنة.

وقد أدت هذه العوامل السلبية إلى وجود حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار انعكست بدورها على برامج التنمية وعلى مستوى أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام.

2 ـ2ـ 2 ـ الدروس المستفادة:

فيما يلي نقدم ـ في رأينا ـ أهم الدروس المستفادة من مراجعة وتقييم تجربة التنمية لدولة ليبيا:

الدرس الأول: أهمية الرؤية بعيدة المدى، فمن الضروري أن تكون هناك رؤية تتسم بالوضوح، وسياسات تتسق مع هذه الرؤية. وتتطلب هذه الرؤية إطار تنموي يتسم بكفاءة الإعداد والاتساق، ويحظى بالتأييد و القبول الشعبي.

الدرس الثاني: مراجعة هيكلية القطاع العام، وقياس أدائه، بحيث لا يظل هذا القطاع مترهلاً وضعيف الأداء.

الدرس الثالث: الوعي بأهمية دور القطاع الخاص في التنمية.

الدرس الرابع: التركيز على التنويع الاقتصادي، فلا بد من العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي وذلك لما يمثله من ركيزة أساسية في تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على النفط إلى جانب أنه وسيلة لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

الدرس الخامس: الأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها التنمية، والتي تتمثل في تطور مفهوم التنمية وتعدد أبعادها، كذلك اعتمادها على تطور العلوم والتقنية، وعلى العالمية، وعدم الانعزال أو الانغلاق.

الدرس السادس: ضرورة بناء رأس مال بشري ومعرفي قادر على استيعاب المعرفة العلمية والفنية التي أصبحت تتطلبها التنمية على أن ترافق رأس المال هذا السياسات الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي مثل: التخطيط التنموي السليم، والإدارة الاقتصادية الكلية المتوازنة، والمؤسسات الجيدة، وتشجيع الاستثمار وتطوير البنية التحتية.

خامسا ـ النتائج والتوصيات:

1 ـ النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج. وقد جاءت على النحو التالي:

ـــ حققت التجربة التنموية في ليبيا نتائج ايجابية مهمة. فقد ارتفع الدخل المحلي الإجمالي ، ونصيب الفرد منه ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة المعنية بها الدراسة، وكذلك ارتفع ناتج القطاعات غير النفطية بشكل كبير نسبياً. كما أسفرت تجربة التنمية في ليبيا عن تطور كبير في مجال توفير الخدمات الصحية والتعليمية والضمانية. وأدت هذه الانجازات مجتمعة إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان بشكل كبير قياساً بما كانت عليه في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي.

ولكن على الرغم من هذه الانجازات التي تحققت خلال العقود الماضية، فإن الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في القضاء على الاختلالات الهيكلية لم تتحقق. فالنفط لا يزال المصدر المهم للدخل(حوالي 60٪ من الدخل)، والمكون الرئيس للصادرات السلعية (حوالي97٪)، والمصدر الرئيس للإيرادات العامة(نحو 90٪).

وفي ختام الحديث عن النتائج، تجدر الإشارة إلى ارتفاع معدل البطالة من نحو 5٪ عام 1970 إلى

نحو 22٪ عام 2010. وهذا المعدل المرتفع جدًا يعد نتيجة سلبية لتجربة التنمية. ولكن، ومن وجهة نظرنا، ربما سبب هذا الارتفاع في معدل البطالة يرجع إلى زيادة عدد السكان، ونمط النظام الاقتصادي" النظام الاشتراكي"الذي اتبعته ليبيا لفترة من الزمن، وأيضاً إلى احتساب معدل البطالة من المسجلين في قوائم الباحثين عن العمل الحكومي في الوقت الذي فيه العديد منهم يعمل لحسابه الخاص.

2 ـ التوصيات:

بالاستناد إلى النتائج السابقة التي توصلت إليها هذه الدراسة، نقدم بعض التوصيات التي ربما تسهم في تصويب مسار التنمية في ليبيا مستقبلاً، وهي:

1 ـــ وضع رؤية واضحة للاقتصاد الليبي وفق تصوّر لمشروع تنموي مستقبلي يحدد مسار التنمية، ويراعي التوزيع العادل للمنافع من التنمية. ومن دون هذا التصّور من الصعب تحقيق التنويع الاقتصادي الذي صار ضرورة أكثر من أي وقت مضى للاقتصاد الليبي.

2 ـــ الاهتمام بالبحث والتطوير من خلال وضع سياسات داعمة لبرامج البحث والتطوير، ومن خلال نظام تعليمي متطور قادر تكوين رأسمال بشري مؤهل، وقادر على الإبداع واكتساب المعرفة، ويحقق الانسجام والتوافق مع احتياجات سوق العمل.

3 ـ التركيز على دور الدولة، فالخصخصة وحدها ليست هي الخيار الأنسب لتحقيق التنمية في هذه المرحلة، ثم إن التوجه نحو الخصخصة في ظل الوضع الحالي الذي تعيشه ليبيا يضر أكثر مما ينفع. والخصخصة تتطلب توافر بنية أساسية كالأسواق التنافسية، والبورصات الجيدة، والأطر القانونية والرقابة الفعالة. وهذه البيئة غير متوافرة حاليا في ليبيا.

والدور المهم للدولة الذي ندعو إليه لا يقلل من أهمية دور القطاع الخاص، فلا بد أن يكون هذا القطاع شريكاً فاعلاً في التنمية.

4 ـــ تشجيع الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من خبراتها، والاندماج مع العالم المتطور تقنياً واقتصادياً. وتمدّنا التجارب التنموية الناجحة كتجارب الدول الآسيوية الصاعدة بأهمية الاستثمار الأجنبي.

5 ـ العمل على تغيير ثقافة المواطن، وتوعيته بأهمية التنمية وبأهمية دوره فيها ليتحمل التضحيات التي تتطلبها عملية التنمية.

المراجع:

أولا الكتب:

1 ـ الحاسية، ميلود(1979). دور النقود في الاقتصاد الليبي. الشركة العامة للنشر، طرابلس، ليبيا.

2 ـــ العيسوي، إبراهيم.(2001). التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق، مصر.

3 ـ مصطفي، عدنان ياسين(2016). التنمية البشرية المستدامة، مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد

للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.

4ـ ابو النصر، مدحت، ومحمد، ياسين مدحت(2017). التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة. مصر.

5 ـ عريقات، حربي محمد.(1997). مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6 ـ عجيمة، محمد عبد العزيز، واخرون(2010). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية، الإسكندرية.مصر.

7 ـ شاهين، عبد الحليم(2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة إصدارات المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت.

8 ـ موشيت، دوكلاس.(2002). مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. مصر.

9 ـ تودارو، ميشيل(2002). التنمية الاقتصادية. ترجمة: محمود حسن، ومحمود حامد. دار المريخ للنشر. الرياض، السعودية.

ثانيا ـ الأوراق البحثية، والرسائل العلمية، والتقارير:

1 ـ زرموح، عمر عثمان.(2002). دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي. بحث في ندوة هوية الاقتصاد الليبي. مجلس التخطيط العام. ليبيا . سرت.

2 ـ الميهوب، صالح حفيظ.(2002). التجربة التنموية في ليبيا. بحث في ندوة هوية الاقتصاد الليبي. مجلس التخطيط العام . ليبيا. سرت.

3 ـ الفارسي، عيسى حمد.(2005). تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي: شراكة مع القطاع الخاص. نشرة الاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان:3ـ4، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا)، ليبيا.

4 ـ الكواز، احمد.(2007). مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية. سلسلة الخبراء، العدد(21)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

5 ـ الكواز، احمد.(2011). تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الخبراء، العدد(40)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

6 ـ قرم، جورج.(2011). أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع . مداخلة في مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة.المنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية. بيروت.لبنان.

7 ـ شامية، عبد الله.(2016). السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح. منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

8 ـ قشقش، محمد العارف(2011). مسيرة التحديث في العهد الملكي(1960ـ1969):التنموية الاقتصادية

والاجتماعية أنموذجا. مجلة دراسات تاريخية، العددان: 115، 116.

9 ــ حمداني، محي الدين(2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: حالة الجزائر. أطروحة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر.

10 ـ اللجنة الشعبية للتخطيط "سابقا" (2004)، التنمية الاقتصادية في ليبيا(70ـ 2003).

11 ـ وزارة التخطيط، إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة، مصلحة الإحصاء والتعداد.

12 ــ وزارة التخطيط، (2012) تقرير عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

13 ـ مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية، أعداد لسنوات مختلفة.